الاتحاد الأوروبي ينجح بتخفيف حدة العقوبات الأمريكية الاقتصادية على روسيا!

بعض مشاريع الطاقة بمشاركة الشركات الروسية لم تدرج بقائمة العقوبات الأمريكية

أفاد ممثل روسيا الدائم لدى الإتحاد الأوروبي، فلاديمير تشيجوف، بأن بعض مشاريع الطاقة بمشاركة الشركات الروسية لم تدرج بقائمة العقوبات الأمريكية بفضل جهود الاتحاد الأوروبي، حسبما ذكر موقع روسيا اليوم.

وقال الدبلوماسي الروسي خلال مقابلة مع راديو «سبوتنيك» بثت أمس إن واشنطن عدلت الصيغة الأولية لمشروع القانون بعد معارضة الاتحاد الأوروبي له، ونجحت بروكسل «بتخفيف حدة بعض البنود» في مشروع القانون.

في مطلع أغسطس الجاري، وقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على مشروع قانون بشأن فرض عقوبات جديدة ضد روسيا وإيران وكوريا الشمالية. والقانون يجيز للرئيس الأمريكي فرض عقوبات جديدة، كما أنه يحظر عليه إلغاء العقوبات المفروضة دون موافقة الكونغرس الأمريكي.

وأثار القانون استياء الاتحاد الأوروبي، عندما وصفت الخارجية الألمانية العقوبات بغير القانونية، مشيرة إلى أن هدفها هو مساعدة شركات الغاز الأمريكية على دخول سوق الطاقة الأوروبية، بدورها، أكدت المفوضية الأوروبية أنها ستدافع عن مصالحها الاقتصادية، التي قد تتضرر بسبب العقوبات الجديدة.

وخلال حديثه أعطى تشيجوف مثالين على التعديلات التي نجحت بروكسل بإدخالها، وقال إن إحدى مواد مشروع القانون، والتي كانت تعتبر الأكثر حساسية بالنسبة لروسيا، كانت تخص خطوط أنابيب نقل الغاز الروسي إلى أوروبا، والصيغة الأولية لمشروع القانون كانت تنص على أنه «يجب» على الرئيس ترامب فرض عقوبات، ليتم تغيير الكلمة إلى «يمكن».

والمثال الثاني هو السقف المسموح للشركات الروسية بالمشاركة في مشاريع الطاقة، حيث كان 10% والآن أصبح 33%، أي أن مشاريع الطاقة التي تتجاوز حصة الشركات الروسية فيها نسبة 33% تصبح عرضة للعقوبات الأمريكية. كما أن القانون بات لا يشمل مشاريع غاز استراتيجية مثل «السيل الشمالي» و«السيل الشمالي 2»، وغيرهما من المشاريع الحيوية.

أكد تشيجوف أن سياسة فرض الغاز المسال الأمريكي على المشتري الأوروبي تتعارض مع مبادئ السوق الأساسية، ولا تصب بمصلحة قطاعي الأعمال في الولايات المتحدة وأوروبا.

وأوضح أن سعر الغاز المسال الأمريكي للسوق الأوروبية يبلغ 250 دولارا لكل ألف متر مكعب، وهو غير مغر للأوروبيين لأنه يمقدروهم شراء الغاز الروسي الأرخص بمرتين.

كما أن مستوى السعر هذا لا يصب في مصلحة الشركات الأمريكية، كونها تستطيع بيع الغاز المسال لأسواق في آسيا وأمريكا اللاتينية بـ 300 دولار وأكثر لكل ألف متر مكعب، ما يعني أن «السياسة الأمريكية تتعارض مع قوانين السوق الطبيعية».

بعد إشهار إفلاسها ومحاولتها إيجاد مشترين لأصولها

«إير برلين» تجري محادثات مع ثلاث شركات طيران من بينها «لوفتهانزا»

شركة طيران إيربرلين

قال الرئيس التنفيذي لـ«إير برلين» توماس فينكلمان لصحيفة «فرانكفورتر الجماينه تسايتونغ»، إن الشركة التي تقدمت بطلب لإشهار إفلاسها تجري محادثات مع ثلاث شركات «طيران من بينها «لوفتهانزا» لإيجاد مشترين لأصولها، لكنه لم يذكر أسماء تلك الشركات.

ونقلت الصحيفة اليومية في طبعتها الصادرة أمس الخميس، عن فينكلمان قوله إن الشركات الثلاث «ذات سمعة جيدة من حيث أوضاعها المالية وكبيرة بما يكفي كي توفر لإير برلين مستقبلا مضموناً، وهي مهتمة بالإبقاء على ألمانيا كقاعدة للعمليات».

وتقدمت «إير برلين»، ثاني أكبر شركة طيران ألمانية، بطلب لإشهار إفلاسها الثلاثاء، بعد أن سحب المساهم الرئيسي «الاتحاد للطيران» التمويل إثر تكبد الشركة خسائر لسنوات، مما يتيح الفرصة لاقتناص حقوق إقلاع وهبوط عالية القيمة.

وبحسب فينكلمان، فإن المفاوضات تشمل أصول وحدة «نيكي» التابعة لـ«إير برلين» والتي اشترتها «الاتحاد» من الناقلة الألمانية مقابل 300 مليون يورو (354 مليون دولار) هذا العام.

وأكدت «لوفتهانزا» أنها تجري محادثات للاستحواذ على أجزاء من أنشطة «إير برلين»، في حين قال مصدر إن «إيزي جت» تشارك أيضاً في المفاوضات.

وقالت «كوندور»، شركة الطيران الألمانية التابعة لـ«توماس كوك»، أمس الأربعاء إنها مستعدة للقيام «بدور نشط» في إعادة هيكلة «إير برلين» دون أن تكون أكثر تحديداً.

وقالت الصحيفة إن فينكلمان يهدف إلى إبرام اتفاق مع اثنين من المشترين أو أكثر بنهاية سبتمبر.

ومنحت الحكومة الشركة قرضاً تجسيريا بقيمة 150 مليون يورو، كي تسمح لـ«إير برلين» بمواصلة تسيير رحلاتها لمدة ثلاثة أشهر، ولحماية وظائف 7200 عامل في ألمانيا أثناء المفاوضات.

ارتفاع صادرات المواد الغذائية والزراعية من الصين إلى كوريا الشمالية

جسر الصداقة بين الصين وكوريا

ارتفعت صادرات المواد الغذائية والزراعية من الصين إلى كوريا الشمالية بشكل ملحوظ خلال الأشهر الأخيرة، بحسب ما نقلته صحيفة «South China Morning Post»، عن الجمارك الصينية.

وأظهرت البيانات الصينية للربع الثاني من العام الحالي زيادة في صادرات حوالي 30 مادة إلى كوريا الشمالية، فالذرة وحدها صعدت بنحو 32 مرة من 400 طن إلى 12.724 طن، فيما، زاد الموز من 63.4 طن إلى 1156 طن.

وكذلك صعدت واردات المشروبات الروحية من 2.1 مليون لتر إلى 9.5 ملايين لتر، إضافة لذلك زادت صادرات أصناف أخرى مثل البيرة والحلويات والشوكولاته والخبز والبسكويت.

وكانت بيانات الجمارك لصادرات الأرز غير كاملة، إلا أن الأرقام المتوفرة تشير إلى زيادة حادة في الربع الثاني من هذا العام، إذ بلغت 11 مليون طن، مقابل 3.5 ملايين طن في الربع الثاني من عام 2016.

ويقول خبراء إن زيادة الإمدادات تشير إلى زيادة الطلب في سوق كوريا الشمالية، لكنها تظهر أيضا الاعتماد الكبير لبيونغ يانغ على بكين، حيث أن كوريا الشمالية غير قادرة على شراء منتجات من دول أخرى بسبب العقوبات المفروضة عليها.

وفرضت الحكومة الصينية مطلع الأسبوع الجاري حظرا على استيراد مجموعة من السلع من كوريا الشمالية، في خطوة تهدف إلى الضغط على بيونغ يانغ بسبب تجاربها على إطلاق صواريخ بالستية.

وحظرت الصين من 15 أغسطس استيراد الفحم، والمنتجات البحرية، والحديد وغيره من المعادن. وتعد صادرات كوريا الشمالية إلى الصين، العمود الفقري لاقتصاد كوريا الشمالية. وبلغت واردات الصين من كوريا الشمالية بحسب موقع «Itc Trade Map» في العام الماضي نحو 2.5 مليار دولار.

وزاد التوتر في شبه الجزيرة الكورية منذ أن أجرت كوريا تجارب نووية في مطلع العام الجاري، وأتبعت ذلك بإطلاق صاروخ بالستية.

في الوقت الذي يخفض فيه المستهلكون مشتريات معظم السلع

مبيعات التجزئة البريطانية تتباطأ في يوليو بعد أداء قوي بالربع الثاني

مبيعات التجزئة البريطانية تتباطأ في يوليو

تباطأت مبيعات التجزئة البريطانية كما كان متوقعا في يوليو بعد أداء قوي في الربع الثاني في الوقت الذي يخفض فيه المستهلكون مشتريات معظم السلع بخلاف الأغذية مما يعزز المخاوف بشأن تراجع الطلب الاستهلاكي.

وقال مكتب الإحصاءات الوطنية إن أحجام مبيعات التجزئة زادت 0.3 على أساس شهري في يوليو تموز بارتفاع طفيف عن توقعات الاقتصاديين في استطلاع أجرته رويترز لزيادة 0.2 بالمئة ودون تغيير عن القراءة المسجلة لشهر يونيو التي تم تعديلها بالخفض.

وانخفض نمو المبيعات في الأشهر الثلاثة حتى يوليو ، والذي يحد من تقلبات البيانات الشهرية، إلى 0.6 بالمئة من 1.5 بالمئة في الربع الثاني وهو أقوى أداء ربع سنوي منذ الربع الثالث من 2016.

ويقلص ارتفاع التضخم الدخل المتاح لإنفاق المستهلكين البريطانيين هذا العام مما تسبب في تسجيل مبيعات التجزئة في الربع الأول من العام لأضعف أداء منذ 2010 في الوقت الذي دفع فيه انخفاض الجنيه الاسترليني بعد التصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في العام الماضي تكلفة الواردات للارتفاع.

وبالمقارنة على أساس سنوي فإن نمو أحجام المبيعات هو الأبطأ منذ نوفمبر تشرين الثاني 2013 عند 1.8 بالمئة.

وتباطأ نمو المبيعات على أساس سنوي إلى 1.3 بالمئة من القراءة المعدلة البالغة 2.8 بالمئة في الشهر السابق ومقارنة مع التوقعات البالغة 1.4 بالمئة.

وقال مكتب الإحصاءات الوطنية إن أحجام المشتريات لمعظم فئات السلع باستثناء الأغذية انخفضت في يوليو تموز.

وأظهرت أرقام من شركة نيلسن لأبحاث المستهلكين صدرت في وقت سابق يوم الخميس أن أعلى نسبة من البريطانيين في عامين سعوا لخفض الإنفاق في الربع الثاني من 2017.

وتخطى الاسترليني مستوى 91 بنسا لليورو بعد إعلان بيانات مبيعات التجزئة مما ساعد العملة على التحرك بعيدا عن أدنى مستوى في عشرة أشهر الذي سجلته في وقت سابق يوم الخميس. وكان رد فعل الاسترليني محدودا نسبيا لكنه ساعده على الارتفاع 0.3 بالمئة إلى 91.01 بنس لليورو مقارنة مع المستوى المنخفض البالغ 91.44 بنس الذي سجله يوم الأربعاء.

ومقابل الدولار ارتفع الاسترليني ارتفاعا طفيفا أيضا إلى 1.2895 دولار.

أسهم أوروبا تتجه لقطع مكاسب 3 أيام مع هبوط البنوك والطاقة

تراجعت الأسهم الأوروبية في المعاملات المبكرة أمس لتتجه صوب قطع موجة مكاسب استمرت لثلاث جلسات مع انخفاض البنوك بفعل نبرة الحذر في محضر اجتماع مجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأمريكي» وهبوط قطاع الطاقة.

وانخفض المؤشر ستوكس 600 الأوروبي 0.3 بالمئة وكذلك مؤشر الأسهم القيادية بمنطقة اليورو. وانخفض المؤشر فاينانشال تايمز 100 البريطاني 0.2 بالمئة في حين فقد داكس الألماني 0.1 بالمئة.

وانخفض مؤشر قطاع البنوك الأوروبية، التي تستفيد من رفع أسعار الفائدة، 0.8 بالمئة وكان الأسوأ أداء مع تراجع أسهم ستاندرد تشارترد وديتشه بنك وكريدي سويس أكثر من واحد بالمئة.

وهبطت أسهم شركات الطاقة، القطاع الأوروبي الأسوأ أداء هذا العام، 0.7 بالمئة لكن قطاع الموارد الأساسية كان نقطة مضيئة وارتفع مؤشره 0.3 بالمئة مع صعود أسعار المعادن.

محذراً من أن واشنطن على وشك توجيه ضربة لبكين بخصوص ممارسات تجارية غير عادلة

بانون : الولايات المتحدة تخوض حرباً اقتصادية ضروساً مع الصين

ستيف بانون

قال كبير الخبراء الاستراتيجيين في إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إن الولايات المتحدة في حرب اقتصادية مع الصين محذرا من أن واشنطن تخسر المعركة لكنها على وشك توجيه ضربة للصين بخصوص ممارسات تجارية تصفها بغير العادلة.

وقال ستيف بانون لموقع بروسيكت.أورج الإلكتروني الإخباري الأمريكي في مقابلة نشرت الأربعاء «نحن في حرب اقتصادية مع الصين.

«هذا موجود في كل كتاباتهم. لا يخجلون من الحديث عما يفعلونه. أحدنا سيكون له الهيمنة في 25 أو 30 عاما وسيكونون هم إذا مضينا في هذا المسار.

«إذا واصلنا خسارة الحرب، فنحن على بعد خمس سنوات حسبما أعتقد، أو عشر سنوات على الأكثر، من الوصول إلى منعطف لن نكون قادرين مطلقا على التعافي منه».

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية هوا تشون ينغ إنها اطلعت على التقرير وأكدت على جوهر أن العلاقة التجارية بين الصين والولايات المتحدة مفيدة للطرفين.

وقالت خلال إيجاز صحفي يومي في بكين «في الحقيقة، التعاون طويل الأمد بين الصين والولايات المتحدة جلب منافع حقيقية لشعبي البلدين وأي شخص غير منحاز سيري بوضوح هذه الحقيقة.

«قلنا من قبل، إن الحرب التجارية لا مستقبل لها. الحرب التجارية لا تخدم مصلحة أي طرف لأن خوض حرب تجارية لن يسفر عن فائز. نأمل في أن تتمكن الأطراف المعنية من التوقف عن النظر إلى قضايا القرن الحادي والعشرين بعقلية القرن التاسع عشر أو العشرين».

وقال بانون في المقابلة إن الولايات المتحدة قد تستخدم المادة 301 من قانون التجارة لعام 1974 ضد النقل القسري الصيني للتقنية من الشركات الأمريكية التي تعمل في الصين وأن يعقب ذلك تقديم شكاوي إغراق بخصوص واردات الصلب والألومنيوم القادمة من الصين.